الجمهورية التونسية

وزارة العدل

التقرير السنوي للأداء

لسنة2022

أفريل 2023

الفهرس

المحور الأول_____2
تقديم عام لأهمّ إنجازات مهمة العدل لسنة 2022_____2
1.ملخّص لأهمّ الإنجازات الإستراتيجية للمهمّة: _____3
2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 _____5
المحور الثاني الإنجازات الخاصّة ببرامج المهمّة لسنة 2022_____8
البرنامج عدد1:برنامج العـــــدل _____9
1.نتائج أداء برنامج العدل: _____10
2-نتائج تنفيذ ميزانية برنامج العدل: _____21
البرنامج عدد 2:برنامج السجون والإصلاح_____24
1.نتائج أداء برنامج السجون والإصلاح : _____25
2- نتائج تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح: _____34
البرنامج عدد 9:برنامج القيادة والمساندة_____37
1-نتائج الأداء لبرنامج القيادة والمساندة: _____38
بطاقة عدد 1: الفاعل العمومي: ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل _____50
2- نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة _____52

المحور الأول

تقديم عام لأهمّ إنجازات

مهمة العدل لسنة

2022

1.ملخّص لأهمّ الإنجازات الإستراتيجية للمهمّة:

تنبع إستراتيجية عمل وزارة العدل من دستور الجمهورية التونسية والاتفاقيات الدولية والقوانين الجاري بها العمل المتضمنة لمبادئ حقوق الإنسان الحافظة لحريته وكرامته وواجبات الدولة ودورها في ضمان حق التقاضي لكل المواطنين على قدم المساواة ودون تمييز من طرف سلطة قضائية مستقلة توفر محاكمة عادلة في آجال معقولة تكفل فيها جميع ضمانات الدفاع وفي إطار مبادئ الحياد والمساواة والشفافية والنزاهة وكذلك في ضمان حق السجين في معاملة إنسانية تحفظ كرامته وتعمل على إعادة تأهيله وإدماجه في المجتمع.

وتعتبر المنظومة القضائية والسجنية من أهم ركائز دولة القانون وتتحمل وزارة العدل مسؤولية إدارة مرفق العدالة والسهر على حسن سير الخدمات العمومية القضائية، كما تتولى تنفيذ السياسة السجنية والإصلاحية العامة بالبلاد والحرص على تنفيذ السندات والأحكام العدلية السالبة للحرية أو المتعلقة بالعقوبات البديلة والتدابير التربوية المقررة للأطفال الجانحين فضلا على المحافظة، بواسطة الهياكل المختصة، على أمن الوحدات السجنية والإصلاحية والمودعين بها وتوفير الإعاشة والرعاية الصحيّة والنفسية والاجتماعية للمودعين وتكوينهم وتأهيلهم للاندماج من جديد في المجتمع وفي الحياة المهنية وتطبيق السياسة التعليمية والتكوينية والبرامج التوعوية الموجهة لهم.

تبنت وزارة العدل ضمن مخططها الاستراتيجي 2016-2020 والذي تم التمديد فيه إلى سنة 2022 بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد بعد انتشار جائحة كورونا خطة عمل لإصلاح المنظومة القضائية والسجنية، وهي رؤية تسعى لإرساء منظومة عدالة تستجيب لتطلعات المواطنين وتقوم على تعزيز مصداقية القضاء والثقة فيه في مواجهة محيط مكون من مستعملين عموميين وخواص لمرفق العدالة يطالبون بالشفافية ، ولقد تضمن المخطط خمسة (5) محاور وهي :

1. **استقلالية السلطة القضائية.**
2. **تركيز معايير أخلاقيات المهنة في المنظومة القضائية والسجنية**
3. **تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين**
4. **تيسير النفاذ إلى العدالة.**
5. **تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجنية.**

كما عملت وزارة العدل وضمن برامج عملها وتدخلها السنوي على تطوير جودة العدالة وتمكين المواطنين والمتقاضين من النفاذ إليها بكل تيسير ودون تمييز ، وكذلك الاستجابة لحاجيات المتقاضين والمستثمرين إضافة إلى النّهوض بالمؤسسة السجنية بما يضمن الرقي بمنظومة حقوق الإنسان وبناءا على هذه التوجهات استوجب توزيع اعتمادات المهمّة على برنامجين أساسيين وهما برنامج العدل الذي يخص المحاكم بمختلف أصنافها والمعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة، وبرنامج السّجون والإصلاح المعني بالمؤسّسات السّجنية والإصلاحية والمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح مدعومين ببرنامج للقيادة والمساندة مركزي وجهوي.

وعلى هذا الأساس حدّد المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 مجموعة من الأهداف للبرامج الثلاث لمهمة العدل تصب جميعها في رؤيتها الإستراتيجية.

وأهم ما يمكن ملاحظته يتمثل في تحسن ملحوظ لجل المؤشرات بالرغم من مرور البلاد بالأزمة الوبائية الناجمة عن انتشار وباء فيروس كورونا، رغم أن وضعية المالية العمومية لا تزال صعبة وأن قطاع العدالة في حاجة إلى تدعيم ميزانيته باعتبار خصوصية نشاط الوزارة وما تواجهه من تحديات سيّما في مجالات مكافحة الإرهاب ومقاومة الفساد الاقتصادي والمالي وفضّ النزاعات العقارية التي لها تأثير مباشر على مناخ الإستثمار بالبلاد، فإن الواجب يدعو الى مزيد العمل على الترشيد والحوكمة واختيار الأولويات وذلك بالتعاون والتنسيق مع مختلف شركاء القطاع بمختلف اصنافها.

2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي(1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	729 361	723 849	5 512	99,24%
	اعتمادات الدفع	729 361	723 840	5 521	99,24%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	66 959	66 949	10	99,99%
	اعتمادات الدفع	66 959	66 675	284	99,58%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	8 270	7 277	993	87,99%
	اعتمادات الدفع	8 270	7 277	993	87,99%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	23 830	23 830	0	100,00%
	اعتمادات الدفع	48 080	42 234	5 846	87,84%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0,00%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0,00%
المجموع	اعتمادات التعهد	**828 420**	**821 905**	**6 515**	**99,21%**
	اعتمادات الدفع	**852 670**	**840 026**	**12 644**	**98,52%**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات العمومية

يتبيّن من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2022 قد بلغت **98,52 %** مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لهذه السنة. وهي نسبة تبيّن قدرة الوزارة على حسن البرمجة ميزانيتها، مع التأكيد على أنّ أكثر من 86 % من ميزانية المهمة قد خصصت للتأجير كما تعكس من جهة أخرى الحاجة الملحة الى إعتمادات أوسع لضمان الحد الأدنى للسير العادي للقطاع، حيث لوحظ أن ضعف الإعتمادات الحالية على مستوى التسيير خلف ديونا مؤكدة خاصة تجاه بعض المزودين والشركات الوطنية.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2022 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
برنامج العدل	اعتمادات التعهد	357 291	352 185	**5 106**	**98,57%**
	اعتمادات الدفع	359 493	351 841	**7 652**	**97,87%**
برنامج السجون والإصلاح	اعتمادات التعهد	427 959	427 216	**743**	**99,83%**
	اعتمادات الدفع	443 627	442 884	**743**	**99,83%**
برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	43 170	42 504	**666**	**98,46%**
	اعتمادات الدفع	49 550	45 301	**4 249**	**91,42%**
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**828 420**	**821 905**	**6 515**	**99,21%**
	اعتمادات الدفع	**852 670**	**840 026**	**12 644**	**98,52%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانيات كل واحد من البرامج الثلاث لسنة 2022 قد فاقت 98 % لتصل إلى 99,83 % بالنسبة لبرنامج السّجون والإصلاح مقارنة بتقديراتها لتلك السنة وهي نسبة هامة تؤكد القدرة على تنفيذ ما تم برمجته، رغم التأكيد على ضعف الاعتمادات المخصصة للتسيير والإستثمار والتي أنتجت ديون تجاه الشركات الوطنية للماء والكهرباء والغاز وتعطل بعض المشاريع ذات الصبغة الجهوية.

المحور الثاني

الإنجازات الخاصّة ببرامج المهمّة

لسنة 2022

البرنامج عدد1:

برنامج العـــــــــــدل

رئيس البرنامج: السيّد سعيد بن رمضان، متفقّد عام مساعد

تاريخ تولّيه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من مارس 2020 إلى موفى شهر جويلية 2022

1.نتائج أداء برنامج العدل:

عملت وزارة العدل خلال سنة 2022 على تنفيذ برامجها ومشاريعها المرسومة ضمن مخططها الاستراتيجي المتواصل 2016-2022 في انتظار استكمال المخطط الثلاثي 2023-2025. كما عملت، طبق الإمكانيات المتاحة، على توفير ما يلزم من دعم في مختلف مجالات نشاطها لتحسين جودة الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين، وتيسير نفاذ جميع الفئات ودون تمييز إلى العدالة، إلا أنّ الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد أثرت على أداء مختلف الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة والتقلص من النتائج التي كانت تطمح إلى تحقيقها.

لقد تبنت مهمة العدل ضمن برنامج العدل لسنة 2022، هدفان استراتيجيان وهما:

- ضمان خدمات قضائية ذات جودة،
- تيسير النفاذ إلى العدالة،

وتمّ تحديد مؤشرات لقيس ومتابعة تنفيذ الهدفين المذكورين وكانت النتائج كالآتي:

❖ الهدف الاستراتيجي 1-1:ضمان خدمات قضائية ذات جودة:

- **تقديم الهدف:** تمّ اختيار هذا الهدف الاستراتيجي باعتباره يساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العمومية للبرنامج الرامية أساسا إلى تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين من خلال توفير خدمات قضائية تلبي حاجياتهم وتحظى بالمصداقية والثقة وتساهم في استقرار المجتمع والنهوض به وتحسّن في مناخ الاستثمار دعما للاقتصاد الوطني فتم تبني برامج ومشاريع ترمي إلى التسريع في آجال البتّ في مختلف أنواع القضايا لإيصال الحقوق إلى أصحابها في أحسن الآجال.

✓ المؤشر 1.1.1: نسبة فصل القضايا في المادّة الجزائية:

المؤشر 1.1.1: نسبة فصل القضايا في المادّة الجزائية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	51.7	43.1	70	**64.68**	92.4	72	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

تكتسي القضايا الجزائية المنشورة (المخزون القديم مع الوارد الجديد) لدى مختلف الدّوائر في طور المحاكمة أهميّة بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكّن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلّما تمّ فصل ذلك النّوع من القضايا في آجال معقولة إلاّ وتعدّ العدالة ناجزة ممّا يساهم في زيادة بناء الثقة في المرفق القضائي لدى المجتمع . ويتمثل هذا المؤشر في متابعة نشاط مختلف الدوائر الجزائية بكافة المحاكم الابتدائية (جناحية وجنائية). حيث يلاحظ أن نسبة الفصل قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال سنة 2022 لتبلغ 64,68% مقابل 43,1% فقط خلال سنة 2021، في حين تبلغ هذه النسبة 70 % بالنسبة لكافة درجات التقاضي. ويرجع هذا الارتفاع إلى تحسن الوضع الوبائي في البلاد (فيروس كرونا). وتبقى النسبة المسجلة 92.4 % بالمقارنة مع التوقعات، قابلة للتحسن في السنوات القادمة متى توفر التكوين اللازم للقضاة ومساعديهم بالإضافة إلى تحسين الإطار التشريعي. كما يساهم هذا المؤشر في التقليص قدر الإمكان في الزمن القضائي الذي يستغرقه البتّ في القضايا وهو مرتبط بشكل مباشر بالزمن القضائي في طور النيابة العمومية والتحقيق، لذلك تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

- نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية.
- نسبة فصل القضايا في طور التّحقيق.

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية:

المؤشر 2.1.1: نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
(%)	67.8	68	70	**68.54**	**97,91**	75	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

تمثل نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية مجموع القضايا المدنية المفصولة بالمحاكم خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا المدنية المنشورة (مخزون قديم مع وارد جديد). ويهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بكافة مناطق الجمهورية وذلك للحدّ من طول نشر هذا النوع من القضايا وخاصّة البتّ فيها في أسرع الآجال، لما تمثّله تلك القضايا من أهمية على حقوق ومصالح المتقاضين. ورغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد فقد بلغت نسبة الفصل بمحاكم الناحية خلال سنة 2022 حوالي 68,54% أي ما يعادل 97,91 % من التقديرات. في حين تبلغ هذه النسبة حوالي 59 % لكافة أطوار التقاضي. وتعتبر النسبة المسجلة جيدة وقابلة للتّحسين شريطة توفّر التكوين التخصصي اللازم وتنقيح التشريعات ذات العلاقة كإحداث قضاء تجاري مختص يخفف الضغط على القضاء المدني العام.

المؤشّر 1-1-3: نسبة فصل القضايا في المادّة العقارية:

المؤشر 3.1.1: نسبة فصل القضايا في المادّة العقارية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	96.19	91.13	96	**103.32**	**107.26**	97	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يتمثل هذا المؤشّر في قدرة المحكمة العقارية وفروعها في البتّ في القضايا المنشورة لديها خلال السنة القضائية. وهو يمثل مجموع القضايا العقارية المفصولة خلال السنة بالمقارنة مع جملة القضايا العقارية المنشورة. وتكتسي نسبة فصل القضايا في المادة العقارية أهمية كبرى في حل النزاعات العقارية واستقرار وضعياتها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة الاستثمار وبعث المشاريع.

فقد عرف نشاط المحكمة العقارية خلال السنة القضائية 2022/2021 تطورا ملحوظا على مستوى نسبة الأحكام المفصولة و هو ما ترتب عنه تجاوز القيمة المستهدفة للمؤشر المعتمد ليبلغ 103,32% أي بنسبة إنجاز تبلغ 107.26% بالمقارنة مع التقديرات.

ويرجع ذلك لاعتماد التصفية العقارية الشاملة كأساس لنشاط المحكمة و ذلك من خلال تطوير العلاقة مع الهياكل المتداخلة وهي أساسا:

- الديوان الوطني للملكية العقارية من خلال الحث على التسريع في إتمام التناصيص المتعلقة بمطالب التحيين و إحالة الرسوم العقارية ذات الوضعيات الشائكة على معنى الفصل 11 من قانون التحيين،

– ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري من خلال تسريع نسق انجاز المأموريات المسندة إليه و إتمام عمليات انجاز الأمثلة في مادتي التسجيل الإجباري و الاختياري.

– الوكالة العقارية الفلاحية من خلال الترفيع في نسق تسوية الوضعية الاستحقاقية للمناطق المشمولة بتدخل الوكالة المذكورة،

– الشركة العقارية للبلاد التونسية من خلال التعهد بملفات التجمعات السكنية الكبرى والنظر فيها في إطار مجموعات قصد تسوية وضعيات العقارية التي ظلت عالقة منذ الوقعيتحقيق هذه النتائج رغم استمرار النقائص البشرية و المادية التي لا زالت تعاني منها المحكمة العقارية وفروعها على غرار عدم انجاز المنظومة الإعلامية و عدم توفر الإطار الإداري و القضائي الكافي و سوء وضعية مقرات عديد الفروع.

المؤشّر 1-1-4: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية:

المؤشر 4.1.1: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	51.6	42	55	**52**	**94.5**	60	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يهدف هذا المؤشّر إلى الرفع أقصى ما يمكن في نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية بمختلف المحاكم لتحقيق الجدوى من صدورها لإنفاذ القانون بإيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب، علاوة على أنّ تنفيذ تلك الأحكام يكتسي أهمية كبرى في دعم مداخيل ميزانية الدولة (عائدات الخطايا).

خلال سنة 2022 قدرت التوقعات بخصوص تنفيذ الأحكام الجزائية بنسبة 55%، غير أن ما تم تنفيذه فعليا لم يتعدى نسبة 52%، وبالتالي فقد بلغت نسبة الإنجاز 94.5 % بالمقارنة مع التوقعات. وهي نسبة مهمة قابلة للترفيع شريطة مزيد إحكام تكوين الموارد البشرية وحسن توزيعها بين المحاكم حسب حجم العمل.

✓ المؤشّر 1-1-5: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها نهائيا في طور الاستئناف:

المؤشر 5.1.1: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها نهائيا في طور الاستئناف							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	45.66	50	53	**54,6**	**02103,**	57	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2022:

تتمثل نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها نهائيا في طور الاستئناف في عدد القضايا التي تمّ إقرارها نهائيا في مرحلة الاستئناف بالمقارنة مع مجموع عدد القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية. يهدف هذا المؤشّر إلى تقييم جودة وقيس نوعية الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الاستئنافية والعمل على تحسينها من خلال دعم قدرات القضاة في جميع الاختصاصات.

فقد بلغت نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف خلال سنة 2022، حوالي 54,6% حيث بلغت نسبة الانجاز 103,02 % بالمقارنة مع التوقعات. وهي نسبة تعتبر جيدة وقابلة للتحسين شريطة تحسين قدرات الإطار القضائي عن طريق جودة التكوين المستمر والتكوين التخصصي.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

1-إعادة توزيع الإطار القضائي والإداري بالمحاكم حسب الحجم الحقيقي للنشاط بغرض الترفيع في نسق القضايا.

2-مزيد تنسيق العمل بين المحاكم وأعوان الضابطة العدلية في خصوص تبليغ الاستدعاءات وتنفيذ الأحكام وإنشاء مكتب خاص مشترك لمتابعة تلك الأعمال.

3-إرساء منظومة للترابط البيني بين المحاكم ومختلف المتدخلين في مجال العدالة وخاصة الضابطة العدلية والبنوك والقباضات المالية لتفادي تكرار العمل في تخزين الملفات ادخارا للمجهودات المخصصة لتلك المهام وكذلك لضمان الجودة والسرعة في الإنجاز.

4-دعم نشاط خلايا الفصل السريع للقضايا الجزائية التي تتولى المعالجة الحينية للقضايا الجزائية حتى يتمكن المتقاضي من تتبع مسار قضيته والحصول في الإبّان على الإجابة القضائية لمآلها، لتحقيق نجاعة العدالة من خلال إيصال الحقوق إلى أصحابها في آجال معقولة وعدم إفلات الجناة من العقاب.

5-تطوير المنظومة التشريعية ذات العلاقة.

❖ الهدف الاستراتيجي 1-2: تيسير النّفاذ إلى العدالة دون تمييز:

- **تقديم الهدف:** تم خلال سنة 2022 العمل على تفعيل هذا الهدف الإستراتيجي وذلك بمتابعة مدى تقدّم برامج إحداث المحاكم والدّوائر المتخصّصة ومساهمتها في تقريب العدالة من المواطنين وكذلك الخدمات المتاحة بمختلف وسائل الاتّصال التي توفّر للمواطن النفاذ إلى مختلف الخدمات والمعلومات القانونية التي تمكّنه من الحصول على المعلومات ذات العلاقة بالعدالة والاستشارة المطلوبة فضلا عن المساعدة القانونية والقضائية التي تقدّم إليه وخاصة إلى الفئات الضعيفة من خلال الإعانة العدلية. كما أن متابعة نفاذ المرأة إلى العدالة من خلال مقارنة عدد القضايا التي ترفعها في علاقة بالعنف الذي تتعرّض له يعتبر عنصرا هاما لتحقيق المساواة بين الجنسين وتيسير النفاذ للعدالة لهذه الشريحة الخصوصية كما يبرز هذا النشاط مجهودات الدولة في مكافحة العنف ضد المرأة وتكريس المساواة بين النوع الاجتماعي.

✓ المؤشر 1.2.1: عدد الخدمات القضائية المتوفّرة عن بعد:

1.2.1: عدد الخدمات القضائية المتوفّرة عن بعد							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	5	5	7	**5**	**0.71**	10	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يمثل هذا المؤشر عدد الخدمات التي سيتم انجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقا لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم. ويهدف هذا المؤشّر إلى تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة

المتقاضين ومساعدي القضاء على مراحل. وباعتبار تعطل إنجاز معظم التطبيقات الإعلامية التي ستوفر مزيد من الخدمات القضائية عبر الخط. تبقى نسبة الإنجاز بالنسبة للتوقعات في حدود 0.71% في انتظار إتمام بقية الخدمات. بحيث تقتصر الخدمات على:

- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
- خدمة فقه القضاء
- خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب بوزارة العدل
- خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة.

المؤشر 2.2.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية:

2.2.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	64.7	66.2	71	**71**	**100**	72	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يمكن هذا المؤشر من قيس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى العدالة دون تمييز.

بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية 71 % وهي النسبة المتوقعة . بحيث بلغت نسبة الإنجاز بالمقارنة مع التوقعات 100 % .

ويمكن تحسين نسبة الاستجابة للإعانة العدلية متى تمت مراجعة التشريعات ذات العلاقة وإحداث تطبيقة إعلامية خاصة لهذا النوع من القضايا.

✓ المؤشر 3.2.1: تطورعدد القضايا الواردة والمتعلقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة:

3.2.1: تطوّر عدد القضايا الواردة والمتعلّقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد	3941	4106	4200	**5255**	**% 125.12**	4700	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نفاذ المرأة إلى العدالة من خلال مقارنة عدد القضايا التي تم فصلها في علاقة بالعنف الذي تتعرض له بعدد القضايا الجزائية المقدّمة ويطمح إلى إزالة العقبات التي تحول دون نفاذها. وقد بلغ عدد قضايا العنف ضد المرأة المفصولة خلال سنة 2022 حوالي 5255 قضية مقابل 4106 قضية مفصولة خلال سنة 2021(تقديرات 4000 قضية) أي بزيادة 1149 قضية تمثل نسبة زيادة قدرها 27,7% أي أن إنجازات سنة 2022 فاقت التقديرات بما قدرة 125.12 % وهي نسبة طيبة تبين المجهودات المبذولة من المحاكم لفصل هذا النوع من القضايا من أجل التصدي لظاهرة العنف ضد المرأة ومزيد القانون عدد58 لسنة 2017.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

* مراجعة القانون عدد 52 لسنة 2002 المؤرخ في 3 جوان 2002 المتعلق بالإعانة العدلية أو وضع غطاء جديد للمساعدة القانونية ذلك أنّه ورغم إقرار وجوبية منح الإعانة العدلية في علاقة بالنساء والأطفال ضحايا العنف تبقى الشروط التي يفرضها القانون المذكور لمنح الإعانة العدلية عائقا أمام مساعدة الفئات الهشة على النفاذ إلى العدالة لتتبع مرتكبي العنف.

* تنقيح القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (الفصل 36).

* تأهيل فضاءات مخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم

* دعم تكوين القضاة ومساعي القضاء في مجال العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي

* ضرورة تظافر جهود جميع الأطراف للتقدم بمشروع العدالة الرقمية لتحسين نجاعة إدارة القضاء وتسهيل النفاذ للمنظومة العدلية من خلال تطوير وتركيز نظام معلوماتي متطور يقدم خدمات متنوعة لمختلف المتدخلين والمتعاملين مع المحاكم ووزارة العدل ويسهل نفاذهم عن بعد إلى العدالة.

* تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بوزارة العدل خاصة في علاقة بالتجهيزات الإعلامية وبتكوين الموظفين والترابط البيني مع مختلف المتدخلين.

2-نتائج تنفيذ ميزانية برنامج العدل:

جدول عدد3:
تنفيذ ميزانية برنامج العدل لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	333 500	329 187	4 313	98,71%
	اعتمادات الدفع	333 500	329178	4 322	98,70%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	9 561	9560	1	99,99%
	اعتمادات الدفع	9 561	9517	44	99,54%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	2 500	1708	792	68,32%
	اعتمادات الدفع	2 500	1708	792	68,32%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	11 730	11730	0	100,00%
	اعتمادات الدفع	13 932	11438	2 494	82,10%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0,00%
	اعتمادات الدفع	**0**	0	0	0,00%
المجموع	اعتمادات التعهد	**357 291**	**352 185**	**5 106**	**98,57%**
	اعتمادات الدفع	**359 493**	**351 841**	**7 652**	**97,87%**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بلغت ميزانية برنامج العدل خلال سنة 2022 مبلغ قدره 359,493 مليون دينار، منها مبلغ 333,500 مليون دينار مخصصة للتأجير يمثل نسبة 92,7 %.

و يتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية برنامج العدل قد بلغت **97,87 %**، مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2022، وهي نسبة إستهلاك عالية تعكس قدرة على توقع وتنفيذ الميزانية.

إلا أن الميزانية المرصودة تبقى في حاجة إلى الدعم خاصة في مجالات التسيير والإستثمار لأهميتهما في تحسين جودة الخدمات القضائية المسداة للمواطنين وفي النفاذ إلى العدالة.

أما بالنسبة لإعتمادات التعهد فقد تم برمجتها بالكامل في المشاريع المصادق عليها في إطار الميزانية أي في حدود 98,57%.

إلا أن إشكالية التنفيذ تبقى قائمة بالنسبة للمشاريع الجديدة والمشاريع القديمة الجارية، نظرا للصعوبات التي تواجهها الوزارة في ما يتعلق بإجراءات تخصيص الأراضي الراجعة لأملاك الدولة من جهة، وبطء تنفيذ تلك المشاريع تبعا للإجراءات الواجب إتباعها بشأن المشاريع ذات الصبغة الجهوية.

كما تجدر الإشارة إلى ان المشاريع التي تم التعهد بها خلال السنوات الفارطة تتجاوز بكثير إعتمادات الدفع المخصصة بميزانية سنة 2022. وهذا الفارق يشكل عائقا دون إنجاز المشاريع العالقة التي تطمح الوزارة إلى تنفيذها ووضعها حيز الإستغلال.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية برنامج العدل لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب الأنشطة(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان الأنشطة	تقديـرات 2022 ق.م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) – (1)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نشاط عدد 1: تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	210 245	208 291	**1 954**	**99,07%**
نشاط عدد 2: إدارة وتطوير مرفق العدالة	141 703	136 047	**5 656**	**96,01%**
نشاط عدد 1: تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	7 545	7 503	**42**	**99,44%**
المجموع	**359 493**	**351 841**	**7 652**	**97,87%**

*** يتمّ اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

يتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية برنامج العدل للأنشطة على المستويين المركزي والجهوي قد جاوز **97%**، مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2022. وإن نسبة الإنجاز الجهوي قد فاقت 99 % وهي نسبة هامة خاصة وأنها لا تشمل النفقات المتعلقة بالتأجير التي مازالت تصرف على المستوي المركزي.

مع الإشارة بأن ميزانية برنامج العدل سجلت تخفيض في نفقات الاستثمار بمبلغ قدره 1,068مليون دينار وفي نفقات التسيير بما قدره 89 ألف دينار.

البرنامج عدد 2:

برنامج السجون والإصلاح

رئيس البرنامج: السيّد رئيس الهيئة العامة للسّجون والإصلاح بالنيابة.

تاريخ تولّيه مهمة قيادة البرنامج: غير مباشر

1.نتائج أداء برنامج السجون والإصلاح :

تولي الهيئة العامة للسّجون والإصلاح أهمية بالغة لتحسين ظروف إقامة السجين لما لها من انعكاس إيجابي على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية خلال فترة قضاء العقوبة المسلطة عليه وذلك في إطار الاحترام المتبادل وتطبيق القوانين، وهي عوامل تساهم في تأمين حسن التصرف في السجين من خلال المتابعة الدائمة والعملية.

ويشتمل برنامج الهيئة العامة للسّجون والإصلاح على إحداث سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية، وسيساهم هذا البرنامج في الرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف إقامة طيبة تستجيب للمعايير الدولية.

كما أن تأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع عملية تمرّ أساسا عبر التكوين والتشغيل وهي أهم حلقة في الاستراتيجيات العامة لبرنامج السّجون والإصلاح كما أنها تساهم في الحد من تفاقم ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على أن تكون ظروف التكوين هي نفسها المعتمدة بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة.

هذا ويشمل برنامج الهيئة العامة للسّجون والإصلاح كذلك تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة وفي إطار احترام القوانين، إضافة لتوفير الإحاطة الاجتماعية لهم بحكم خصوصية العمل بالفضاءات المغلقة مع المودعين وما لها من تأثيرات مباشرة على نفسية العون.

وفي ظل تنامي المخاطر والتهديدات الموجهة للوحدات السجنية والإصلاحية فإن تأمين هذه الوحدات أصبح هاجسا وضرورة ملحة خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب.

وأمام ما تشهده المؤسسات السجنية من اكتظاظ، وفي غياب فضاءات إضافية جاهزة لإيواء المساجين، يكمن الحل في توفير الآليات ذات الجدوى والمتوجه اعتمادها لحراسة

ومراقبة المساجين، والعمل على استعمالها بصفة جدية ضمن الممارسات اليومية واستنباط الحلول البديلة.

وقد ارتكزت رؤية السّجون والإصلاح على أربعة محاور أساسية تتمثل كالتالي:

- ✓ تحسين ظروف إقامة المودعين.
- ✓ تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.
- ✓ السعي إلى تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.
- ✓تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم.

❖ الهدف 2-1: تعزيز حقوق المودعين ورفاههم:

تقديم الهدف: رغم ما تشهده ظروف الإقامة في المؤسسات السجنية والإصلاحية من تطور وما يتمتع به المودع من إحاطة نفسية وصحية واجتماعية فإن العزم راسخ على مزيد تحسين ظروف هذه الفئة الاجتماعية ذات الاحتياجات الخصوصية.

كما يتضمن هذا الهدف تحسين ظروف إقامة المساجين بمختلف الجوانب (الإعاشة، الرعاية الصحية، الرعاية النفسية، الرعاية الاجتماعية...) لما لها من انعكاس إيجابي على سلوك السجين وفي إطار تكريس حقوق الإنسان والتقيد بالمعايير الدولية في الجوانب المذكورة.

- تعمل الدولة التونسية على تكريس مقاربة الشمولية لحقوق الإنسان باعتبارها حقوقا مكفولة لجميع الفئات بمنأى عن الإقصاء والتهميش إذ لا مجال لحرمان أيّ شريحة أو أيّ فرد من المجتمع من الرعاية والعناية.
- تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين ظروف الإقامة في إطار احترام حقوق الإنسان.

✓ المؤشر1.1.2: المساحة المخصصة لكل سجين:

المؤشر 1.1.2: المساحة المخصصة لكلّ سجين								
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	تقديرات 2022 دون احتساب ساحات الفسحة ودورات المياه	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
($م^2$)	3.10	3,48	3.27	**1,35**	**1,38**	%42.20	3.54	2024

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن المساحة المخصصة لكل سجين حسب إنجازات 2022 بلغت 1,38 م^2 في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 3.27م^2 وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 42,20 % ويعود عدم تحقيق المؤشر بنسبة 100% لتطبيق ما جاء في الوثيقة المرجعية المعتمدة لاحتساب المساحة المخصصة للسجين حسب المعايير الدولية حيث أن عند احتساب المساحة لا يقع الأخذ بعين الاعتبار للفضاءات الخاصة بساحات الفسحة ودورات المياه.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

يتضمن الهدف الأول (تعزيز حقوق المودعين ورفاههم) مؤشر قيس أداء وحيد وهو المساحة المخصصة لكل سجين، ولم يتسنّ بلوغ نسبة المؤشر للأسباب التالية:

- ❖ عدم تفعيل العقوبات البديلة.
- ❖ عدم استغلال سجن بلي.
- ❖ عدم توفر الموارد المالية لإنجاز برامج تدعيم مساحات إقامة للمساجين.
- ❖ إعادة تهيئة بعض الغرف السجنية (بنزرت, حربوب، قصرين).
- ❖ نقص الأعوان وعدم استجابة الانتدابات لحاجيات الهيئة.

❖ الهدف 2-2: خلق فرص لإدماج المودعين والحدّ من ظاهرة العود:

تقديم الهدف: في إطار السعي لتحقيق السياسة الإصلاحية العامة، تمّ اختيار هذا الهدف لتدعيم تكوين المساجين وتأهيلهم لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة المهنية لما لذلك من تأثير إيجابي في المساهمة في التقليص من نسب العود، وقد تمّ العمل على الترفيع في عدد المنتفعين وتخصيص التجهيزات والفضاءات الضرورية لذلك بالإضافة لتوفير الإطار المشرف على التكوين.

✓ المؤشر1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي:

المؤشر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي.							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
(%)	18,56	19,02	23	**21,61**	%93.96	28	2024

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي حسب إنجازات سنة 2022 بلغت 21,61 % في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 23 % وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 93.96% وهي نسبة تعتبر إيجابية رغم بعض الصعوبات نخص بالذكر:

❖ نقص في عدد الإطار المشرف على التكوين المهني والفلاحي بالسّجون ومراكز الإصلاح.

- ❖ نقص وضيق وعدم وظيفية بعض فضاءات التكوين لقدمها.
- ❖ ضعف نسب إقبال المساجين على الانخراط في برنامج التكوين والتأهيل بسبب تواتر مناسبات العفو والسراح الشرطي وقلة الحوافز ومحدودية المقاييس والشروط المعتمدة لبرنامج التأهيل.
- ❖ نقص الحوافز المسندة للمكونين ورؤساء الورشات.
- ❖ نقص في عدد الإطار المسيّر لقطاع التكوين والتأهيل.

✓ المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
(%)	53,45	50	60	44	%73,33	70	2024

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي حسب إنجازات سنة 2022 بلغت 44% في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 60 % وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 73,33 % ويعود عدم تحقيق النسبة المرجوة للأسباب التالية❖ نقص اليد العاملة المختصة في بعض المجالات الصناعية والفلاحية.

- ❖ عدم توفر العدد الكافي من المساجين للعمل بالمجال الفلاحي نتيجة عدم استجابتهم لشروط ومقاييس التشغيل بالحظائر الخارجية.

❖ تسجيل نقص في الموارد المائية مما ساهم في تدني المساحات المستغلة في زراعة الخضراوات والأعلاف المروية وهي من القطاعات التي تتميز بطاقة تشغيلية مرتفعة من اليد العاملة السجنية بالمقارنة بالزراعات البعلية.

✓ مؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج:

المؤشر3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
(%)	0	**8,98**	20	**18**	%90	30	2024

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج حسب إنجازات سنة 2022 بلغت 18% في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 20% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 90% ويعود عدم تحقيق المؤشر بنسبة 100% لـــتراجع عدد جلسات اللجان الجهوية للإدماج بسبب الاشكاليات المتعلقة بعملية الاسترشاد عن الأعضاء وبطء الإجراءات.

* **بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

يتضمن الهدف الثاني (خلق فرص لإدماج المودعين والحدّ من ظاهرة العود) عدد 03 مؤشرات قيس أداء ولئن سعت الهيئة العامة للسّجون والإصلاح لتكون الإنجازات في حدود التقديرات وذلك بتوفير الضروريات اللوجستية والبشرية إلا أن بعض الصعوبات حالت دون ذلك.

وكحوصلة لمؤشرات القيس فإن نتائج الإنجاز تعتبر جيدة بالنسبة للمؤشرين الأول والثالث ويعود هذا لمحاولة الهيئة العامة تشريك أكثرعدد ممكن من المودعين والتي تتوفر فيهم الشروط في المشاركة في دورات التكوين والتأهيل.

أما بالنسبة للمؤشر الثاني المتعلق بنسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي حيث بلغت نسبة الإنجاز 73,33% مقارنة بالتقديرات وذلك نتيجة لتسجيل نقص في الموارد المائية مما ساهم في تدني المساحات المستغلة في زراعة الخضراوات والأعلاف المروية وهي من القطاعات التي تتميز بطاقة تشغيلية مرتفعة من اليد العاملة السجنية مقارنة بالزراعات البعلية.

❖ الهدف 2-3: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية:

تقديم الهدف: في ظلّ تنامي التهديدات والمخاطر التي تهدّد أمن الوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإنّ دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة".

وتمّ اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية.

✓ المؤشر1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:

المؤشر1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
(%)	46	50	75	**48.5**	64.66	85	2024

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية حسب إنجازات سنة 2022 بلغت 48,5% في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 75% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 64,66% ويعود هذا الفارق للأسباب التالية:

- تأخر وطول إجراءات بعض الصفقات المتعلقة باقتناء معدات أمنية وضعف الإعتمادات المرصودة.
- تعطل المشاريع تزامنا مع تفشي فيروس كرونا بالبلاد.
- نقص على مستوى التكوين و الرسكلة في جميع الاختصاصات.
- نقص على مستوى أسطول النقل.
- عدم توفير المواد الأولية وقطع الغيار اللازمة.
- نقص في الأفراد لمجالات الاختصاص.
- عدم توفير التجهيزات بالمقرات (فرق الإرشاد, فرق التصدي, فرق الإسناد الفنية).

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

يتضمّن الهدف الثالث (تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية) على مؤشر واحد وهو نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية والذي حقق نسبة إنجاز تقدر بـــ 75% وهي نسبة لم تبلغ التقديرات المبرمجة ويعود هذا لتعطل بعض الصفقات المتعلقة باقتناء معدات أمنية ونقص في المواد الأولية وقطع الغيار اللازمة.

في انتظار تحسين نسبة إنجاز هذا المؤشر بعد اتخاذ بعض الإجراءات التي تدخل في إطار تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية من ذلك تركيز المنظومة البيومترية في سجن منوبة أن يقع تعميم هذه التجربة على بقية الوحدات السجنية والإصلاحية.

2- نتائج تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح:

جدول عدد5:

تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	373 861	373 124	737	99,80%
	اعتمادات الدفع	373 861	373 124	737	99,80%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	43 098	43 098	0	100,00%
	اعتمادات الدفع	43 098	43 098	0	100,00%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1 000	994	6	99,40%
	اعتمادات الدفع	1 000	994	6	99,40%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	10 000	10 000	0	100,00%
	اعتمادات الدفع	25 668	25 668	0	100,00%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0,00%
	اعتمادات الدفع	**0**	0		0,00%
المجموع	اعتمادات التعهد	427 959	427 216	743	99,83%
	اعتمادات الدفع	443 627	442 884	743	99,83%

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تم تخصيص ميزانية لبرنامج السّجون والإصلاح ضمن قانون المالية لسنة 2022 تقدر 438,370 مليون دينار تم تعديلها ضمن قانون المالية التعديلي لتصبح 443,627 مليون دينار موزعة كالآتي:

✓ نفقات التأجير: (370 مليون دينار) تم تدعيمها بمبلغ قدره 3,861 مليون دينار (مرجع المراسلة الموجهة للمصالح المشتركة بوزارة العدل عدد 22801 بتاريخ 2022/12/06) لتصبح الاعتمادات المرصودة 373,861 مليون دينار تم صرف إعتمادات قدرها 373,124 مليون دينار كنفقات تأجير أي بنسبة 99,80%.

✓ نفقات التسيير: (42 مليون دينار) تم تخفيض في حدود نسبة 20% من منحة الدولة المسندة لنفقات التسيير لتصبح الاعتمادات المرصودة تقدر بـــ 33,630 مليون دينار طبقا لقانون المالية التعديلي لسنة 2022، وبعد مراسلة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة بتاريخ 2022/11/28 لطلب اعتمادات مالية تكميلية لتنفيذ تعهداتنا تجاه مختلف المتعاملين بناءا عن التزاماتنا التعاقدية لتوفير إعاشة المودعين وتأمين مختلف الخدمات الخاصة بالوحدات السجنية والإصلاحية تم تدعيم نفقات التسيير باعتماد يقدر بـــ 9,468 مليون دينار (6,610 مليون دينار تعويض 20% من منحة الدولة و2,858 مليون دينار لتسديد متخلدات الوحدات السجنية والإصلاحية والمدرسة الوطنية للسّجون والإصلاح تجاه مزودي المواد الغذائية العامة إلى حدود 2021/12/31) بحيث أصبحت نسبة تنفيذ في حدود 100%.

✓ نفقات التدخل: 1 مليون دينار تم صرفها بنسبة 100%.

✓ نفقات الاستثمارات: (25 مليون دينار) تم تخفيض في مرحلة أولى مبلغ يقدر بـــ 1,125 مليون دينار من فقرة تهيئة سجن بلي حيث تمت مراسلة الإدارة العامة للمصالح المشتركة بوزارة العدل لطلب اعتمادات دفع إضافية وذلك لتدعيم ميزانية الاستثمارات قصد خلاص المصاريف المتعلقة بمشروع تهيئة وتوسعة سجن مرناق (الأقساط 8/7/6/5/4/3)، تهيئة سجن الهوارب (القسط الثاني) وتهيئة سجن قابس (القسط الثاني) بمبلغ جملي قدره 1,793 مليون دينار بحيث تم تحويل كل المبالغ المرصودة أي بنسبة 100% .

جدول عدد6:

تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان الأنشطة	تقديـــرات 2022 ق. م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلـغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نشـاط عـدد 1: قيـادة وتأهيـل قطـاع السّـجون والإصلاح	129 711	128 968	743	**99,43%**
نشاط عدد 2: تنفيذ سياسة السّجون والإصلاح	313 916	313 916	0	**100,00%**
المجموع:	**443 627**	**442 884**	**743**	**99,83%**

(*) يتمّ اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تم تخصيص ميزانية لبرنامج السّجون والإصلاح ضمن قانون المالية لسنة 2022 تقدر بـــ 438.370 مليون دينار وتم تعديلها ضمن قانون المالية التعديلي لتصبح 443,627 مليون دينار. وقد بلغت نسبة تنفيذ انشطة برنامج السجون والإصلاح على المستوى البرنامج الفرعي والوحدات العملياتية **99,83%**.

البرنامج عدد 9:

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة السيد محمد كريم نافع

تاريخ تولّيه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من 01 جوان 2022

1- نتائج الأداء لبرنامج القيادة والمساندة:

تتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الدعم المادي والبشري واللّوجستي والتقني لبرنامجي العدل والسجون والإصلاح قصد المساهمة في تحقيق السياسات العمومية للبرنامجين ودعمهما في تحقيق الأهداف ومؤشرات الأداء. بالإضافة إلى ذلك، يضمن برنامج القيادة والمساندة السهر على ديمومة الميزانية ويعمل على التنسيق مع البرامج العملياتية بهدف ترشيد التصرف في الموارد المخصصة للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة.

وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة بطابعها التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. وتم التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل من الموارد البشرية والمالية اللازمة. وتم العمل على تكريس التوجه العام للوزارة القائم على تحسين الأداء وإرساء قواعد الحوكمة الرّشيدة للمال العام.

وتبعا لما شهدته البلاد التونسية من انكماش اقتصادي ناجم عن المستجدات العالمية، ممّا أثر سلبا على التوازنات المالية الكبرى. وأمام اتساع عجز الميزانية حيث أصبحت نفقات الدعم تمثل عبئا عليها أمام تقلص سوق الشغل المحلية وارتفاع نفقات التأجير، حرصت وزارة العدل على مجابهة التداعيات السلبية اللازمة بمزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية وترشيد الإنفاق العمومي في عدة مجالات من خلال وضع الآليات المناسبة على غرار تركيز منظومة تتبع سيارات المصلحة بأغلب الإدارات الجهوية لوزارة العدل لمزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية. وسيتم العمل على تعميمها كما تمّ تركيز نظام البطاقة الذكية بغاية ترشيد نفقات استهلاك الوقود، واستصدار منشور من السيّد وزير العدل لتحسيس مستعملي السيّارات الإدارية لاستعمالها في الأغراض الإدارية دون سواها مع التّأكيد على احترام القواعد المرورية. كما تمّ الشّروع في إرساء منظومة الرّقابة الداخلية بهدف التحكّم في المخاطر وتحسين الأداء.

وتتمثل أهمّ المحاور والمشمولات الإستراتيجية لهذا البرنامج فيما يلي:

- التنسيق بين مختلف البرامج الأخرى والعمل على توفير الدّعم اللازم وذلك بتوظيف الموارد البشرية والماليّة والمعدات وجعلها على ذمّة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة،
- إحاطة الوزير علما بالنشاط العام للوزارة،
- تحسين نسبة التأطير بالإدارة،
- إعداد ومتابعة ميزانية الوزارة،
- الإشراف المالي على المؤسسات العمومية الإدارية الراجعة بالنظر للوزارة،
- صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل ومنقولات الوزارة،
- إعداد وتطبيق برنامج لإحكام التصرف في الطاقة (الماء، الكهرباء...)،
- السهر على إعداد المخطّط المديري للإعلامية للوزارة،
- الإشراف والمتابعة لكل المخططات والأعمال الإعلامية على مستوى الإدارات الجهوية والمؤسسات العمومية،
- ضمان استعمال التجهيزات والبرمجيات الإعلامية وصيانتها،
- إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة.

❖ الهدف الاستراتيجي9-1: تحسين حوكمة المهمّة:

▪ **تقديم الهدف**:يندرج هذا الهدف في إطار الهدف الاستراتيجي الموحّد المشترك بين جميع المهمات لما له من تأثير مباشر على تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة. ويكون ذلك من خلال اعتماد أساليب وطرق عمل ناجعة ومتطورة للجان القيادة والعمل على تنفيذ قرارات وتوصيات هذه اللّجان مع تكريس مبدأ المسؤولية في تنفيذ السياسات العمومية. وقد تمّ الاتفاق على قيس هذا المؤشر من خلال متابعة اللجان التالية:

- لجنة متابعة وتقييم المهام الموكولة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- لجنة إعداد و تقييم المخطط الاستراتيجي للمهمة.
- لجنة مراجعة الوثائق الإدارية.

✓ المؤشر1.1.9: النّسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية:

المؤشر1.1.9: النّسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	-	50	75	70	0.93	85	2024

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

انطلق العمل بهذا المؤشر بداية من سنة 2021 وهو يهدف إلى مزيد تحسين العلاقة الهرمية وإضفاء الطابع التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص

كما انه من المفترض مزيد التركيز على تلبية القرارات والتّوصيات الأكثر أهمية لبلوغ الأهداف المبرمجة، وقد بلغت نسبة تنفيذ قرارات هذه اللجان حوالي 93%. وستعمل الوزارة على تحسينها خلال المخطط القادم.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبات تتعلق بمحدوديّة التنظيم الهيكلي للوزارة
- عدم الاستقرار في المناصب القيادية بالوزارة
- نقص الإطار المختص.

✓ المؤشر2.1.9: التطوّر السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمّة:

المؤشر2.1.9: التطوّر السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمّة:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	-	**1 313 424**	1001000	**1727121**	+172%	1005000	2024

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

تطور عدد الزيارات للموقع الرسمي للمهمة نظرا لأهمية المحتوى المدرج بالموقع وخاصّة الخدمات على الخط وما توفّره من معلومات لكافة روّاد مرفق العدالة وفي إطار النفاذ إلى المعلومة. حيث تجاوزت نسبة تطوّر زيارة الموقع بما قدره 175 %. يعني أن إنجازات

2022 قد فاقت القيمة المستهدف وهو ما يفسر ضرورة تغيير هذا المؤشر خلال السنوات القادمة.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يمكن تطوير عدد الزيارات إلى الموقع كلما تطورت المعلومات والخدمات المقدمة للمواطن كما وكيفا مع السّهر على تحيين المعطيات المقدمة بصفة حينيّة وإجاد مؤشرات أكثر واقعية لقيس فعالية ونجاعة الخدمات المقدمة.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

لتحسين حوكمة المهمّة وتطوير جودة القيادة قامت الوزارة ببرمجة عدة مشاريع في إطار المخطط الاستراتيجي 2023–2025 ومن أهمّها:

- مراجعة التنظيم الهيكلي للوزارة.
- تطوير النظم الإحصائية لمتابعة أنشطة المهمة.
- تطوير بوابة المهمة لتشمل أكثر ما يمكن من الخدمات لفائدة المواطنين.

❖ الهدف الاستراتيجي9-2: تحسين التصرّف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص:

تقديم الهدف: يندرج هذا الهدف في إطار تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور، ويكون ذلك عن طريق التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية وتوفير التكوين اللازم للأعوان من أجل النهوض بالتأطير من جهة ودعم وتنمية خبرات ومعارف الموارد البشرية من جهة أخرى.

✓ المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:

المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	+686.	4.25+	4+	-0.76	-0. 19	2.5+	2024

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يتم ترسيم الاعتمادات الأولية بناء على إحصائيات منظومة إنصاف لسنة2021 ، إلاّ أنه خلال تنفيذ الميزانية حصلت عدّة متغيرات غير مبرمجة مسبقا مثل الزيادة الخصوصية في الأجور من شأنها التأثير على دقّة التوقّعات.

كما أنّ عدم إنجاز الحركة القضائية لسنة 2023/2022 أثّر على استهلاك كتلة الأجور بعنوان الترقيات للسّادة القضاة خلال سنة 2022 وكذلك عدم إنجاز الترقيات بعنوان سنة 2021.

بحيث أنّه رغم كلّ هذه العوامل فإن إنجازات الميزانية قد قاربت 100 % أي بفارق سلبي لا يتعدى –0.76 %.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تحديث وتوحيد المنظومات التي تساعد على إعداد الميزانية.
- العمل على تكوين الإطار البشري المختصّ في إعداد الميزانية
- العمل على تنفيذ الأنشطة في أوقاتها (الانتدابات والتّرقيات)
- التقليص من الانتدابات والزّيادات في الأجور الغير مبرمجة بصفة مسبقة.

✓ المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان المتكوّنين في إطار مخطّط التّكوين:

المؤشر: 2.2.9: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	7.6	43.55	90	83.26	**92,54**	98	2024

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

بلغت نسبة التكوين 53,21% خلال سنة 2022 مقارنة بنسبة التقديرات وذلك بالنسبة للدورات المدرجة بمخطط التكوين (572 متكونا) وبنسبة جمليّة تساوي 83,26% باحتساب عدد المشاركين في جميع الدورات بما في ذلك الدورات المنجزة خارج مخطط التكوين وفي

إطار التعاون الدولي (323 متكونا) إلا أن ذلك يبقى دون المأمول حيث أن التقديرات التي تمّ وضعها لسنة 2022 وخاصة في ما يخص تحديد عدد المشاركين يبقى رهين ما يتمّ من اعتمادات لميزانية التكوين وكذلك إلغاء بعض الدورات المبرمجة إما لشطط الأسعار المقدمة إما من قبل المؤسسات التي تقدم خدمات الإيواء (إقامة + إعاشة) أو من قبل المختصين وكذلك لتزامن تاريخ الدورة التكوينية مع تاريخ غلق الميزانية وبلغ عدد الأعوان المحدد في الدورات التي تم إلغاؤها 365 متكونا. بحيث بلغت نسبة إنجاز المخطط بالمقارنة مع التقديرات حوالي 92,54%.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تعدّد وتفرع مجالات التكوين.
- شطط الأسعار المقدمة من قبل المؤسسات التي تقدم خدمات الإيواء أو من قبل المكونين المختصين.
- محدودية الاعتمادات المرصودة.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

لتحسين التصرّف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص يجب العمل علـــى:

- العمل على تكوين الإطار البشري المختص في إعداد الميزانية
- التنسيق المحكم مع جميع البرامج في إطار حوار التصرف لتحديد الانتدابات والترقيات وبرامج التكوين حسب الحاجيات الحقيقية.
- عدم الاكتفاء في تنظيم الدورات التكوينيّة بما يتم تخصيصه من اعتمادات لميزانية التكوين وبرمجة دورات أخرى بالشراكة مع الجهات المانحة في إطار برامج التعاون الدولي. كما أصبح من الضروري التفكير في طرق جديدة للتكوين لا ترهق كاهل ميزانية الوزارة

بإجراء التكوين مهما كانت الظروف وهي إحداث منصة تكوين إلكتروني باستعمال الانترنيت ممّا يساعد على التحاق أكبر عدد ممكن من المتكونين وبأقل تكلفة ممكنة.

❖ الهدف الاستراتيجي9-3: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرّف في الموارد الماليّة للوزارة:

▪ **تقديم الهدف:** يندرج هذا الهدف الاستراتيجي الموحّد في إطار حوكمة الموارد المتاحة وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقوّمات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.

✓ المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:

المؤشر1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	-0.29	2.26	1.5	**0.99**	0.65	1	2024

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يرتبط إنجاز الميزانية المرصودة بعدّة إكراهات عمليّة وإجرائية حيث يتمّ تحويل أكثر من 80 % من اعتمادات التسيير على المستوى الجهوي (اعتمادات مفوّضة) وأكثر من

من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية. بحيث أنّ المركزية غير مسؤولة بصفة مباشرة في تنفيذ الميزانية. وأن حوار التصرف بين مختلف البرامج وحسن البرمجة المسبقة لكلّ المشاريع هي الطريقة الوحيدة لتحسين نسبة إنجاز الميزانية. وبالرغم من النقص الواضح في نفقات التسيير فقد بلغ الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية حوالي 0.99 % وهي نسبة طيبة جدا تعكس حسن البرمجة والتنسيق مختلف هياكل الوزارة.

تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ارتفاع مشط في بعض المواد يؤثر على البرمجة الجديدة للميزانية
- محدودية الإعتمادات الممنوحة في باب التسيير لا تضمن ديمومة الميزانية
- تنفيذ زيادات في الأجور غير مبرمجة يؤثّر على تنفيذ الميزانية.

✓ 2.3.9: كلفة التّسيير عن كلّ عون:

المؤشر 2.3.9: كلفة التّسيير عن كلّ عون:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
ألف دينار	3.489	3.653	4	**3.7**	0.92	4.3	2024

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

بلغت كلفة التّسيير عن كل عون استقرار في حدود 3,7 ألف دينار مقابل 3,653 خلال سنة 2021 وهو استقرار مفروض بحكم الظرف الاقتصادي الصعب الذي يمر به

الاقتصاد الوطني ولا يعكس الحاجيات الحقيقية للمهمة في باب التسيير باعتبار ارتفاع المواد و تنامي الطلبات على غرار:

- فتح محاكم جديدة وإدارات جهوية دون زيادة فعلية لحجم الاعتمادات المرسمة.
- ارتفاع أسعار العديد من المواد الاستهلاكية.
- ارتفاع أسعار الطاقة.
- ارتفاع سعر المواد الغذائية بالنسبة للسجون والإصلاح.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الإعتمادات الممنوحة في باب التسييرلا تضمن ديمومة الميزانية وقد يؤثر سلبا على السير العادي لهياكل المهمة.
- تراجع كلفة التسيير وارتفاع الأسعار لا تعكس حوكمة المال العام.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

إنّ ترشيد التصرف في المال العام وضمان ديمومة الميزانية تتطلب بالإضافة إلى السيطرة على النفقات والحدّ منها قدر الإمكان، ضمان السير العادي لجميع المرافق مع مراعاة تطور نشاط الوزارة بمختلف هياكلها.

ومن أهم الإشكالات المطروحة:

- التطور الفجئي لأسعار بعض المواد الحيوية مثل أسعار الطاقة.
- عدم التناسق بين الأسقف الممنوحة في إطار النفقات متوسطة المدى مع الحاجيات الحقيقية للمهمة.

ومن أهم التدابير المتخذة لضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرّف في الموارد الماليّة للوزارة:

- ضبط الانتدابات حسب الحجم الحقيقي للعمل والعمل على تفعيل الحراك الوظيفي بين الهياكل
- ترشيد نفقات التسيير باستعمال المنظومات الجديدة لمراقبة المخزون وتحيين الجرد وتفعيل آليات الرقابة الداخلية للتصرف.

بطاقة عدد 1: الفاعل العمومي: ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

I - التّعريف:ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

1. **النشاط الرئيسي:**إنجاز أحياء سكنية للكراء أو التملّك لفائدة منظوري وزارة العدل.
2. **مرجـــــع الإحداث:** القانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرّخ في 3 ماي 1988.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمّة والفاعل العمومي:**

الوثيقة التوجيهية.

II- الإستراتيجية والأهداف :

1. **المحاور الإستراتيجية للديوان:**
   - ✓ تطوير النشاط المتصل بالبعث العقاري وتنمية الرصيد المعد للكراء
   - ✓ إصلاح وتطوير المنظومة العقارية
   - ✓الإدارة الإلكترونيّة والعدالة الرّقمية
   - ✓تطوير الكفاءات وتنمية المواد البشريّة
   - ✓مراجعة مؤشرات القيس والإحصائيّات
2. **الأهداف الإستراتيجية للدّيوان:**

- إنجاز المشاريع المبرمجة لتعزيز الرصيد العقاري والمعدّة للتملّك في نطاق البعث العقاري بناءا على رغبات منظوري الوزارة (بصدد تعميم استشارة في الغرض).
- برامج صيانة الرّصيد العقاري المعدّ للكراء.
- إعادة صياغة موقع الواب الخاصّ بالديوان وتطوير المنظومة المندمجة للتصرّف واقتناء التّطبيقات اللاّزمة ودعم وتطوير السّلامة المعلوماتيّة بالدّيوان.
- تطوير المعارف والمهارات للأعوان كل في المجالات المتّصلة بنشاط الدّيوان.

3. تدخّلات الفاعل العمومي: أهمّ الاستثمارات والمشاريع التي سيتولّى الدّيوان تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج:

- إنجاز 12 مسكن بباجة (للكراء والتملك) تمويل 6 منها عن طريق الميزانية العامة للدولة.
- إنجاز 30 مسكنا بالكاف (للكراء والتملّك) تمويل 8 منها عن طريق الميزانية العامة للدولة.
- إنجاز مشروع سوسة (للتملّك) من ميزانية الديوان.
- إنجاز مشروع الزهراء ببن عروس (للتملك) من ميزانية الديوان.
- إنجاز 12 مسكنا بكل من المنستير وقرمبالية والقيروان (للكراء) تمويل كلفة الإنجاز عن طريق الميزانية العامة للدولة.

III- الميزانية على المدى المتوسّط:

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسّط (2024-2026):

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرّف:		-	**50**	**50**	**50**
منها:					
- منحة بعنوان التأجير	-	-	-	-	-
- منحة بعنوان التّسيير: منحة توازن (1)		-	**50**	**50**	**50**
ميزانية الاستثمار أو/ التّجهيز: (منها التحويلات المخصّصة لدعم التدخّلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسّسة)		**400**	**1.247**	**1.001**	**1.001**
		400	1.247	1.001	1.001
المجموع:	**318**	**400**	**1.247**	**1.051**	**1.051**

(1) : منحة توازن: الفرق بين معاليم الكراء المعتمدة للمساكن الوظيفية المسندة للمشرفين على محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمديرين الجهويين للعدل.

2- نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة

جدول عدد7:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	22 000	21 538	462	97.90
	اعتمادات الدفع	22 000	21 538	462	97.90
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	14 300	14 291	9	99.94
	اعتمادات الدفع	14 300	14 060	240	98.32
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	4 770	4 575	195	95.91
	اعتمادات الدفع	4 770	4 575	195	95.91
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	2 100	2 100	2 100	100
	اعتمادات الدفع	8 480	5 128	3 352	60.47
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0
المجموع	اعتمادات التعهد	**43 170**	**42 504**	**666**	**98.46**
	اعتمادات الدفع	**49 550**	**45 301**	**4 249**	**91.42**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بلغت جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2022 حوالي 49,550 مليون دينار. ويلاحظ أنه تمّ التقليص في نفقات الاستثمار من 10,430 مليون دينار إلى8,480 مليون دينار بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي.

ورغم ذلك فلم تتجاوز نسبة الإنجاز في هذا الباب 60,47 %، ممّا يفسر صعوبة تنفيذ المشاريع الصغيرة على المستوى الجهوي.

أما بقية النفقات فقد تجاوزت نسبة الاستهلاك 97% بحيث أنّ النسبة العامة لتنفيذ الميزانية على مستوى الدفع قد بلغت 91,42%.

جدول عدد8:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب الأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان الأنشطة	تقديـــرات 2022 ق. م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
			المبلغ (2) - (1)	
نشاط عدد 1: القيادة والدعم	19 157	15 390	3 767	80.34
نشـاط عـدد 2: التصـرّف فـي المـوارد البشرية	22 000	21 538	462	97.90
نشاط عدد 1: الدعم والمساندة الجهوية	8 393	8 373	20	99.76
المجموع	**49 550**	**45 301**	**4 249**	**91.42**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

بلغت نسبة تنفيذ الميزانية بين الأنشطة حوالي 91,42 %. وقد تجاوزت نسبة الإنجاز 99% على مستوى الدعم والمساندة الجهوية في حين لم تتجاوز هذه النسبة 80% بالنسبة لنشاط القيادة والدعم ويرجع ذلك لتقلص بعض نفقات التدخل بالإضافة إلى تعطل بعض مشاريع الاستثمار.